إجمالي المخالفين الموقوفين في الحملات تجاوز الـ 20 ألفا خلال أقل من عام

«الأمن العام» و«النجدة» و«المرور» تحيل 4 آلاف قضية مخدرات وخمور إلى «المكافحة»

مشاري المطيري

كشفت 3 احصائيات رسمية لـ 3 قطاعات ميدانية وهي الأمن العام والنجدة والمرور عن جهد كبير بذل من قبل هذه القطاعات، فحسب الارقام التي سجلها قطاع الأمن العام والذي يرأسه اللواء إبراهيم الطراح خلال الفترة من يوليو 2015 وحتى ابريل 2016 فقد سجل القطاع رقما قياسيا في عدد الحملات وقد بلغ عدد الحملات المقامة في هذه الفترة اكثر من 23 ألف حملة، ومن ابرز حصاد نشاط قطاع الأمن العام عن هذه الفترة توقيف 17897 متغيبا وتحويل نحو 2000 قضية مخدرات الى مكافحة

اللواء عبدالله المهنا

اللواء إبراهيم الطراح

اللواء جمال الصايغ

المخدرات وضبط 19954 مخالفا للإقامة، أما قطاع المرور والذي يرأسه اللواء عبدالله المهنا فقد ضبط 831 مركبة مطلوبة وحرر 1634521 مخالفة وتعامل مع 47 قضية مرتبطة بالمخدرات و96 قضية مرتبطة بالخمور، اما قطاع النجدة والذي يترأسه اللواء جمال الصايغ فقد تعامل مع جملة من البلاغات ومن ابرزها التعامل مع 13 حالة انتحار وضبط 1066 قضية مرتبطة بالمخدرات و228 قضية مرتبطة بالسكر.

إحصائية نشاط قطاع شؤون الأمن العام خلال الفترة من يوليو 2015 حتى أبريل 2016 عمل 23262 نقطة تفتيش أسفرت عن:

ضبط جنائي	ضبط مدني	ضبط تغيب	ضبط مخالفي الإقامة	ضبط بدون إثبات	ضبط مركبة مطلوبة	ضبط مخدرات	ضبط خمور	بلاغات المديريات	مخالفات مرورية	حجز مركبات	مساعدات إنسانية	ثبوت وتواجد امني	حوادث مرورية	مخالفات معاقين	المجموع
1994	2649	17897	19945	49333	1995	1921	736	156725	145683	9239	81196	60954	86424	11408	648,099

إحصائية نشاط الإدارة العامة للمرور خلال الفترة من يوليو 2015 حتى أبريل 2016

ضبط جنائي	ضبط مدني	ضبط متغيب	ضبط مخالفي الإقامة	ضبط مركبة مطلوبة	ضبط مخدرات	ضبط خمور	ضبط سرقة	مخالفات مرورية	حجز مركبات	حوادث مرورية	مخالفات معاقين	المجموع
61	93	48	26	831	47	96	0	1634521	66347	81654	111747	1895471

إحصائية نشاط الإدارة العامة لشرطة النجدة خلال الفترة من يوليو 2015 حتى أبريل 2016

حوادث مرورية	دهس	جريمة قتل	محكوم جزائي	مطلوب مدين	إلقاء قبض	مطلوب لعدة جهات	تغيب	إثبات حالة	دون إثبات	ضبط مخدرات	حالة سكر مشروبات كحولية	سرقة	عمليات امنية
12257	55	4	616	3563	461	186	5425	34300	2497	1066	147	121	72660

تابع نشاط الإدارة العامة لشرطة النجدة

خطف	بلاغ اشتباه	وفاة	انتهاء الإقامة	مركبة مطلوبة	مشاجرة	بلاغ حريق	بلاغ متفجرات	انتحار	مساعدة	اخرى	حجز مركبات مرور	مخالفات معاقين	مخالفات مرورية	المجموع
15	211	89	1362	459	680	64	41	13	5134	3666	1586	18797	113925	279628

بعد ساعات من ضبط 70 كيلو حشيش وشبو

توقيف مصري بـ 240 ألف كبتي يعمل لحساب «نزيل في المركزي»

جاسم التنيب

بعد ساعات من ضبط أكثر من 70 كيلو حشيش وشبو، تمكنت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبط 240 ألف حبة كبتاغون المخدرة، وكانت معلومات قد وردت إلى «إدارة المكافحة المحلية» بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات تفيد بحيازة وافد مصري الجنسية لمواد مخدرة بقصد الاتجار، فتم تكثيف التحريات وبعد التأكد من صحة المعلومة تم تكليف أحد المصادر السرية بالاتفاق مع المتهم على شراء 10 آلاف حبة «كبتاغون» بمبلغ 8 آلاف دينار كويتي.

واتخذ الإجراء القانوني

الوافد المصري وأمامه الحبوب المخدرة

لضبطه متلبسا وبحوزته الكمية المتفق عليها داخل مركبته وبالتحقيق معه اعترف بما نسب إليه وأرشد رجال المكافحة عن مكان باقي الكمية بمنطقة صحراوية قريبة من إسطبلات الوفرة وبالفعل عثر على 240 ألف حبة كبتاغون «كبتي»، واعترف بانه يعمل لحساب نزيل في السجن المركزي وأحيل والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.

الفريق الفهد ينقل لرجال المكافحة تحيات الخالد

في سياق متصل، وخلال زيارته إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات اعتبر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد أن إنجازات الأجهزة الامنية المستمرة هي خير برهان على يقظة رجال الأمن وإخلاصهم في الحفاظ على الوطن وحمايته والدفاع عنه والحرص على سلامة المواطنين والمقيمين.

وأضاف الفريق الفهد خلال إشرافه على عملية ضبط الـ240 ألف حبة كبتاغون المخدرة، ضرورة تكثيف الجهود للتصدي لآفة المخدرات وتعقب مروجيها والمتاجرين بها والعمل على القضاء عليها بشتى الوسائل والسبل حماية لأبناء المجتمع وبخاصة فئة الشباب.

ونقل الفريق الفهد تحيات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى جميع ضباط وأفراد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على جهودهم المضنية في الضبطيات الأخيرة التي جاءت في أقل من (24) ساعة وأسفرت عن ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة والحشيش، مطالبا إياهم بالمزيد من الجهد واليقظة.

واطلع الفريق الفهد بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي بالإنابة اللواء ركن شهاب الشمري، ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني العميد عادل أحمد الحشاش ومدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالوكالة العقيد وليد الدريعي، على تفاصيل الضبطيات الأخيرة.

اعتبره واجهة الوزارة وعليه عاتق كبير بالتواجد الأمني في جميع المناطق

الفهد لوكيل قطاع الأمن العام وللمديرين الجدد: المسؤولية كبيرة وشاقة

الفريق سليمان الفهد وإلى جواره اللواء ابراهيم الطراح

قام وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد امس بزيارة الى قطاع الامن العام استقبله ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن العام بالإنابة اللواء ابراهيم الطراح وبحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ ومديري الامن ومساعديهم وعدد من القيادات الامنية.

وفي بداية الاجتماع، نقل الفريق الفهد تحيات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد للحضور وتمنياته لهم بالتوفيق في عملهم المناط بهم.

كما تقدم للقيادات الامنية التي تم تعيينها مؤخرا بالتهنئة مؤكدا لهم ضرورة إثبات استحقاقهم لهذه المناصب، مشيرا إلى أن المسؤولية كبيرة وشاقة والنجاح لابد ان يتحقق بوجود القائد الشجاع والجريء لأن العمل الأمني مرتبط بأمن الوطن وأمان المواطن.

وشدد على أن منظومة الأمن عقيدة والوطن والمواطن يحتاج إلى ترسيخ هذه العقيدة.

وأوضح ان قطاع الأمن العام هو واجهة الوزارة وعليه عاتق كبير بالتواجد الأمني في جميع مناطق الكويت من اجل الحفاظ على امن الوطن وسلامة مواطنيه.

وأشاد بالحملات الأمنية التي يقوم بها القطاع لضبط وردع المخالفين.

أشاد بالحملات الأمنية التي يقوم بها القطاع لضبط وردع المخالفين

وجهة نظر

aljalahmahq8@hotmail.com

بقلم: محمد الجلاهمة

الرشوة

قبل ايام اطلقت النيابة العامة سراح مستشار عربي في وزارة الكهرباء يتقاضى رشوة مقابل تسريب معلومات تخص جهة عمله، الرشوة آفة مجتمعية قديمة، ويكاد لا يخلو أي مجتمع من آثارها وتعتبر جريمة على درجة كبيرة من الخطورة، وخطورتها تمس الفرد والمجتمع والدولة على السواء وتعتبر جرائم مفسدة، وإن تمكنت من الانتشار في جسد المجتمع أفسدت ذلك الجسد وهي تعني انحراف الموظف في أدائه لأعمال وظيفته عن الغرض المستهدف من هذا الأداء، من أجل تحقيق مصلحة شخصية له، والكسب غير المشروع من الوظيفة، الموظف المرتشي يعتدي على أعمال وظيفته.

وانطلاقا من ادراك المشرع لجسامة هذه الجريمة حرص على تجريمها باعتبارها تضعف ثقة الأفراد في السلطة العامة ونزاهتها، وانتشارها يؤدي إلى الإخلال بالمساواة بين المواطنين، فجاءت المادة 35 لتعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة تساوي ضعف قيمة ما اعطى او وعد به بحيث لا تقل عن خمسين دينارا كل موظف عام طلب او قبل لنفسه او لغيره وعدا او عطية لأداء عمل او لامتناع عن عمل من اعمال وظيفته.

مكافحة الرشوة والحد منها ممكنة عبر الرقابة الفعالة على الموظفين واسناد مناصب الإدارة والقيادة إلى أشخاص يتمتعون بحس عال من المسؤولية، ليكونوا قدوة حسنة لمن هو أدنى منهم ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بما يكفل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام جميع المواطنين فالاختيار والتعيين للوظيفة يجب أن يكون على أسس موضوعية وعلمية وأن تكون على أساس الكفاءة والمقدرة، وليس على أساس الوساطة والمحسوبية مع الحزم في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟؟»، ومحاسبة كافة المرتشين والفاسدين وصرفهم من الخدمة.

هذا الموضوع يدعوني ايضا الى التذكير بكثرة اعداد المستشارين الوافدين في اجهزة الدولة، واجزم ان 90٪ منهم مجرد تنفيع للبعض وترضية للبعض الآخر.

سوالف أمنية

alsraeaa@gmail.com

اللواء متقاعد ـ حمد السريع

الحق العام

في كل يوم تقريبا نشاهد عبر وسائل التواصل الاجتماعي مشاجرة وقعت في الأماكن التجارية أو الوزارات أو مطار الكويت أو في الطريق العام.

هذه المشاجرات تسبب الفوضى في المكان مع تعريض المتشاجرين للإصابات، وقد يتطور الأمر ليصاب شخص أو اكثر بإصابات خطرة وأحيانا يؤدي به الى الوفاة.

الملاحظ ان غالبية المشاجرات تنتهي بالتنازل بين الاطراف حين يصلون إلى المخفر بعد ان نشروا الفوضى في مكان المشاجرة فيضطر رجال الشرطة إلى اخلاء سبيلهم رغم ان البعض من الشرطة تعرض للدفع أو الشتم أو التطاول باللسان من قبل المتشاجرين ولكنه لا يرفع قضية ضدهم باعتبار ان ذلك واجبه المكلف به.

حين ترى تلك المشاجرة وبعدها تنتهي بتنازل الأطراف وبتلك الطريقة تشعر بأن غالبية المشاجرات التي لا توجد بها وفاة هي مشاجرات مفبركة يفتعلها الشباب كنوع من التباهي مع حرصهم على عرضها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ما يجري ان الشباب المتشاجرين في المكان العام سببوا فوضى وذعرا لرواد المكان وهم يعلمون علم اليقين انهم عندما يتنازلون فإنهم سيفلتون من العقاب لأن المشاجرات تعتبر من جرائم الحق الخاص وحين يتنازل المتشاجر فإن ذلك من حقوقه، ولن يتعرض لأي مساءلة جنائية بخلاف حين تكون الجريمة من جرائم الحق العام والتي يكون الطرف الآخر فيها السلطة التنفيذية، وهي من تملك حق التنازل عن رفع الدعوى.

أناشدك معالي وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد تقديم مقترح بتعديل بعض مواد قانون الجزاء، بحيث يجرم المشاجرات الحق الخاص والحق العام، فإذا أراد المتشاجرون التنازل عن القضية فهذه دعواهم وهذا حقهم الخاص، ولكن يجب ان تكون للسلطة الحق العام في رفع الدعوى على المتشاجرين لأنهم نشروا الفوضى وروعوا الناس في الأماكن العامة.

تعديل تلك المواد القانونية سيكون رادعا للشباب ويوقفهم عند حدهم وسنشاهد انخفاضا حادا في المسلسل اليومي لتلك المشاجرات العنيفة المنتشرة بشكل مؤسف في المجتمع الكويتي لأنهم لن يفلتوا من العقاب والردع القانوني.

المحكمة تبرّئ ذمة مواطن من 56750 ديناراً

مؤمن المصري

قضت الدائرة المدنية بالمحكمة الكلية ببراءة ذمة مواطن من مبلغ وقدره 56750 دينارا والثابت بأمر النقل موضوع الدعوى، وإلزام البنك المدعي عليه بإيقاف الخصم والتحويل لأي مبالغ من حساب المدعي لديه بالكويت.

كان المحامي مبارك الخشاب قد اختصم أحد البنوك المحلية، حيث إن موكله قد اقترض من البنك مبلغ 56750 دينارا وأصدر لهذا البنك أمر دفع دائما عن المدة من 2016/5/22 إلى 2024/4/22 على أن يقوم البنك بتحويل هذا القسط شهريا إلى فرع البنك خارج الكويت.

المحامي مبارك الخشاب

ولما كان المدعي قد سدد كامل هذا المبلغ قبل التاريخ المحدد لانتهاء مدة القرض، إلا أن البنك داخل الكويت ظل يقوم بخصم قيمة القسط وتحويله إلى فرع البنك خارج الكويت.

وقد حضر المحامي مبارك الخشاب أولى جلسات هذه الدعوى وطلب براءة ذمة موكله وإيقاف الخصم والتحويل ودفع ببطلان تصرف البنك الذي يعد مخالفا للقوانين والمعاملات البنكية، وان موكله قد سدد كامل هذا المبلغ، ما تكون معه ذمته بريئة من أي دين يخص هذا الأمر بالنقل.

وطلب الخشاب إحالة الأوراق إلى مكتب الخبراء لإثبات قيام موكله بسداد كامل المبلغ، وبناء على هذا الطلب أحالت المحكمة الدعوى لإدارة الخبراء والتي انتهت إلى قيام المدعي بسداد قيمة القرض.

حريق مركبة في حجز القيروان

أحمد خميس

تسبب حريق شب في مركبة محجوزة داخل مخفر القيروان في تفحمها واتلفت النيران اجزاء من المخفر، والغريب ان السيارة انطلق «الهرن» الخاص بها ولم يكن احد داخلها، فساد الاعتقاد بان النيران حذرت رجال الامن بحريق السيارة عن طريق «الهرن». وفي التفاصيل كما وردت على لسان مصدر امني، انه اثناء جلوس افراد اثناء الليل سمعوا صوت «هرن» سيارة من الساحة الجانبية للمخفر، فخرج رجال الامن لتفقد هذا الصوت، وتبين ان هناك حريقا اندلع في مركبة محجوزة للمخفر يملكها غير كويتي، فتم ابلاغ العمليات والاطفاء وتم اخماد النيران، ونتج عن الحريق تفحم المركبة بالكامل واتلاف في صبغ المخفر (الحائط الخارجي) واحتراق البوابة الالكترونية ونافذة قاعة الاجتماعات، وعليه تم تسجيل قضية.

إمام مسجد يشكو ضابطاً

أحمد خميس

اتهم إمام مسجد في بلاغ الى الرقابة والتفتيش بالداخلية ضابطا في احد المخافر بحجز ابنه المراهق تعسفا، رغم وجود جميع أوراقه الثبوتية! وفي التفاصيل ان شابا في الـ 17 من عمره مر ورفاقه على نقطة تفتيش فسأله الضابط عن اثباته الرسمي، فأجاب قائلا: «ما عندي» فتمت إحالته الى المخفر والاتصال على والده وهو إمام مسجد دخل على الضابط، واخبر الضابط بأن البطاقة المدنية التي تخص ابنه مفقودة وجواز سفره موجود بإحدى السفارات للحصول على الفيزا للسفر. وقال لازم «اقط» ولدك بالنظارة، وكلم رئيس المخفر غدا وفي اليوم التالي حضر الإمام للمخفر وقابل ضابطا آخر كان خلوقا وتوجه الامام مباشرة للرقابة والتفتيش ليشكو على الضابط الذي أساء استخدام سلطته حسب اعتقاده.